

## أسباب فساد نقل الأخبار المستنبطة من حديث "كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع"

**Nandang Husni Azizi**  
Program Studi Ilmu Hadis  
Universitas Islam Negeri Sunan Ampel Surabaya  
nandanghusni@gmail.com

**Muhid**  
Program Studi Ilmu Hadis  
Universitas Islam Negeri Sunan Ampel Surabaya  
muhid@uinsby.ac.id

### ملخص البحث

هذه المقالة تتكلم في مسألة أسباب فساد نقل الأخبار من خلال دراسة حديث "كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع"، وموضوع هذا البحث محصور في عناصر نقل الأخبار الأربعة التي تمضمضه الحديث، وهي المخبر عنه، والمخبر، والمخبر به، والمخبر. والدافع للبحث هو أن قضية نقل الأخبار التي ابتلت بها الأمة في هذا العصر قد ظهرت بشكل عجيب غريب، يختلط فيها الغث بالسمين، ويلتبس الحق بالباطل، حتى أصبح نقل الأخبار بوسائله المتنوعة أخطر وسيلة يمكن أن تصوغ منهج تفكير الإنسان وتغير تصوراته الفكرية والسلوكية. وأما الغاية من هذا البحث هي معرفة أسباب فساد نقل الأخبار. ولحل تلك المسألة استخدم الباحث المنهج الكيفي الموضوعي وذلك بالسير على الموضوعات المعينة ثم تحليلها، كما أنه يسلك نوع البحث المكتبي حيث أن المراجع المعتمدة التي يتم بها البحث هي الكتب المدونة، والبحوث العلمية، والمقالات، وغيرها من الرسائل العلمية المتعلقة بالموضوع. لخصت نتيجة البحث بأن نقل الأخبار أصبح فاسدا لوجود نوع من أنواع الفساد في أحد عناصره الأربعة، وهي المخبر عنه، والمخبر، والمخبر به، والمخبر، وأنواع الفساد في المخبر عنه شيان: كدابة المصدر وجهالته، وفي المخبر شيان: عدم عدالة الناقل، وسوء فهمه، وفي المخبر به عدم صلاحية الخبر للنشر، وفي المخبر عدم صلاحية السامع لسماع الخبر، ومتى سلمت هذه العناصر كلها من نوع من أنواع الفساد سلم نقل الأخبار. مفاتيح الكلمات: أسباب، فساد، نقل، أخبار.

### أ- المقدمة

إن معرفة شيء على الوجه الحقيقي لها ثلاث مراتب، أولها الإدراك بالدلائل المرشدة ويسمى علم اليقين، وثانها الإدراك بالمشاهدة ويسمى عين اليقين، وثالثها الإدراك بالملازمة والمخالطة ويسمى حق اليقين، فإدراك البشر لمعرفة شيء على ما هو عليه في الواقع يدور بين هذه المراتب الثلاث (ابن القيم، 1415هـ: 1/149).

وصدق الخبر يخرج نوره من هذه المشكاة، ومن جاء بخبر استخلصه من هذه الطرق، أطلق عليه اسم الصدق، وبرهان ذلك صفات إحياء الله عز وجل إلى رسله، ولقد كان خبر النبي عليه الصلاة والسلام، الذي نقله عن جبريل عليه

السلام، ونقله جبريل عن القدوس السلام، متصفا بالصدق، قال الله تعالى: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} (سورة الزمر: 33).

وفي الآية إشارة إلى أن لنقل الأخبار عناصر، وهي أربعة، أولها المخبر عنه، وهو المصدر الذي نشأ منه الخبر، وثانيها المخبر، وهو ناقل الخبر المبلغ عن المصدر، وثالثها المخبر به، وهو موضوع الخبر ومضمونه، ورابعها المخبر وهو السامع الذي تلقى الخبر.

وهل يوجد تنقل الخبر أصح وأصدق من تنقل خبر الله إلى رسوله؟ فالمصدر هو أحق المصادر وأعلاها، ومن أصدق من الله قبلا، والناقل هو أحسن الناقلين، إذ نزل به الروح الأمين، والخبر نفسه هو أحسن الكلام، وإنه لتنزىل رب العالمين، والسامع هو خير الأنبياء والمرسلين، فلما كان الخبر هذه حاله، وجب تصديقه وتسليمه، ولا سبيل لأحد أن يكذب به، {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ} (سورة الزمر: 32).

وفي المقابل أن نقل الأخبار إذا اعتراه الخلل صار النقل فاسدا مفسدا، وهذه القضية الخطيرة قد أغرقت أقوياء وهدمت عظماء، وأمت نفوسا وفرقت عروسا، وفككت علاقات ومزقت صداقات، لخطرها دول العالم كلها تهتم بها، والحكام والرؤساء يرقبونها، سلاح عظيم، وخطر جسيم، ويشتد خطرهما مع اتساع وسائل التواصل الاجتماعي، وصار الخبر ينتشر مشافهة وكتابة، وبوسائل عظيمة من هاتف وجريدة ومجلة وإذاعة وتلفاز وشريط مسجل وشبكة نسيج، تمتد خطوطها في أنحاء العالم، فصار للأخبار من السحر والأثر والمكانة بين الناس ما صار.

وفيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوعيد على من نقل الأخبار ولم يتثبت في نقلها ويبادر في نشرها دون تأمل: ((كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع)) (النييسبوري، 2000م: 8).

والإسلام دين كامل شامل، قد اهتم بقضية نقل الأخبار اهتماما بالغا، فالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، تشهد لذلك بكثرة، وقد سجلت التواريخ البشرية في مواطن كثيرة عدة حوادث عظيمة تبلبل بها القلوب وتجلجل بها الآراء. وانطلاقا من ذلك كله يبقى لنا إشكال، لماذا أصبح نقل الأخبار فاسدا؟ فهذه المقالة تسعى في إحل هذا الإشكال، وذلك بمعرفة أسباب فساد نقل الأخبار.

#### ب- منهج البحث

هذه المقالة من أنواع البحوث المكتبية حيث اعتمد الباحث في الحصول على المعلومات على الكتب المكتبية والمصادر المتعلقة بالموضوع. كما أن الباحث يستخدم المنهج الكيفي بالتقريب الوصفي التحليلي مع دراسة المقارنة.

### ج- نتيجة البحث والموضوع

#### 1. تعريف نقل الأخبار

##### أ) تعريف كلمة "النقل" و"الأخبار"

النقل في اللغة له عدة معان، منها: تحويل شيء من موضع إلى موضع (الفراهيدي: 162/5)، ومنها سرعة نقل القوائم (للفرس) (ابن فارس: 463/5)، ومنها الحُفَّ الخَلَقَ قاله الفراهيدي (الفراهيدي: 163/5)، ومنها ما يعبث به الشارب على الشراب نحو الفستق، ومنها عدو ذوي الاجتهاد، ومنها النعل. والمعنى المناسب في هذا المحل هو تحويل شيء من موضع إلى موضع.

وأما معناه الاصطلاحي فإن النقل عند علماء الحديث هو بمعنى الرواية. ومنه قول أبي عمر ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد لما ذكر لفظه حديث أبي هريرة وفيه رجل لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد، فقال: "وإن لم تصح من جهة النقل، فهي الصحيحة من جهة المعنى" (ابن عبد البر، 1387هـ: 40/18)، وقوله "من جهة النقل" يعني من جهة الرواية.

ويطلق النقل أيضا عند علماء العقائد على ما نُقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماعا، ونقله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل، ونقله جبريل بالسمع المباشر من رب العزة والجلال.

ويسمى الكتاب والسنة، والسمع، والوحي، والخبر، والشرع، فكلها معان مترادفة تدل على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وإلى هذا المعنى لمح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه النفيس "درء التعارض بين النقل والعقل". ولكن المعنى الاصطلاحي للنقل غير مراد في هذا المحل، وإنما يراد معناه في لسان العرب.

وأما الأخبار فهي جمع خبر، وهو في اللغة راجع إلى أصل عندهم هو الخاء والباء والراء، وهذا الأصل قد وضع في لسان العرب لمعنيين: فالأول العلم، والثاني يدل على لين ورخاوة وغزر قاله أحمد بن فارس (ابن فارس: 239/2).

والخبر مشتق من الخبار، وهي الأرض الرخوة، لأن الخبر يثير الفائدة، كما أن الأرض الخبار تثير الغبار إذا قرعها الحافر (الشوكاني، 1421هـ: 226). والخبر بمعنى النبأ. وأما في الاصطلاح فيطلق الخبر على عدة إطلاقات:

فالخبر عند المحدثين هو مرادف للحديث أي ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفرق بعضهم: بأن الخبر ما جاء عن غير النبي صلى الله عليه وسلم. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ الأخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث (ابن حجر، 1432هـ: 51).

والخبر عند الأصوليين وأهل اللغة هو الكلام المحتمل للصدق والكذب (الجرجاني: 84). وعند النحاة هو لفظ مجرد عن العوامل اللفظية، مسند إلى ما تقدمه لفظاً. والمعنى المراد في هذا المحل هو اللغوي لا الاصطلاحي.

(ب) تعريف نقل الأخبار باعتبار كونه لقباً

وبعد ذكر تعريف كل من كلمتي النقل والأخبار باعتبار مفرديهما يمكن أن يذكر التعريف المركب الإضافي لنقل الأخبار هو: تحويل الأنباء من موضع إلى آخر بأي وسيلة كانت.

(ج) عناصر نقل الأخبار

دلت الأدلة النقلية والعقلية على أن لنقل الأخبار عناصر، فيمتنع انتقال هذه الأخبار من مكان إلى مكان إلا بوجود هذه العناصر. وباعتبار تنقل الخبر من مكان إلى آخر تنحصر عناصرها في أربعة أشياء:

(1) المخبر عنه، وهو المصدر الذي نشأ منه الخبر، فعنه ينقل وينشر.

(2) المخبر، وهو الذي ينقل الخبر عن المصدر ويبلغه إلى غيره.

(3) المخبر به، وهو عين الخبر.

(4) المخبر، وهو الذي يسمع الخبر من المخبر.

د- حكم نقل الأخبار

ممن فصل القول في هذه المسألة المناوي رحمه الله في "فيض القدير"، فقال:

فعليه أن يبحث ولا يتحدث إلا بما ظن صدقه، فإن ظن كذبه حرم، وإن شك وقد أسنده لقائله وبين حاله برئ عن عهده، وإلا امتنع أيضاً، ومحل ذلك ما لم يترتب عليه لحوق ضرر، وإلا حرم وإن كان صدقاً، بل إن تعين الكذب طريقاً لدفع ذلك وجب (المناوي، 1391هـ: 4/551).

وما ذكره المناوي رحمه الله كاف في بيان حكم نقل الأخبار وتفصيله، فبين أن أول ما يجب على الناقل

التثبت والتبين في نقله للأخبار قبل حكايتها، فإذا لم يتثبت فيما نقل حرم، لمخالفته للمنهج الرباني المذكور في قوله

تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (سورة الحجرات: 6).

وبعد التثبت في صدور الخبر والمصدر، فإن المخبر في إخباره بالخبر على ثلاث أحوال:

- (1) أنه عالم بصدق الخبر
- (2) أنه عالم بكذب الخبر
- (3) أنه شاك في صدق الخبر وكذبه.

ففي الحال الأولى يجوز له نقله، وأما الحال الثانية فيحرم نقله، فإن من روى الكذب كان كاذبا لإخباره بما لم يكن، ويستثنى من ذلك إذا نقله لأجل بيان الكذب تحذيرا منه، وأما الحال الثالثة، ففيها تفصيل، إن أسنده لقائله وبين حاله من عدالة أو فسق، جاز نقله وبرئ عن عهده، وإلا فلا.

وفي حال الجواز لا بد من التنبيه إلى أمر مهم، ألا وهو عدم لحوق ضرر، فإن النقل إذا لحقه ضرر امتنع وإن صدق الخبر. وقد ورد في الصحيحين من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في وجوب التوحيد وفضله أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يبشر الناس بهذا البشرى العظيم، فقال: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: ((لا تبشرهم فيتكلوا)) (النيسبوري، 2000م: 36)، وإنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم البشارة بهذا الخبر مع كونه صدقا خوفا من لحوق الضرر بالناس وذلك يالاتكال على هذا الخبر ويتركون ما يؤمرون به من الأعمال.

هـ- دراسة مختصرة لحديث ((كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع)) سندا ومتنا.

#### 1) دراسة الحديث سندا

مدار هذا الحديث هو عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد روي عن شعبة من عشرة طرق كلها مرسلة، إلا طريقا واحدا مسندا، فهؤلاء العشرة هم، ابن مهدي، وأبو أسامة، ومعاذ العنبري، وغندر، وأدم بن أبي إياس، وحفص بن عمر، وسليمان بن حرب، ووهب بن جرير، والنضر بن شميل، وعلي بن حفص.

فهؤلاء الجماعة وهم الثقات الأثبات من أصحاب شعبة روى عنه عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، فخالقهم علي بن حفص وهو صدوق فروى عن شعبة به مسندا عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ففيه التعارض بين الوصل والإرسال، والراجح فيما يظهر –والله أعلم– رواية الإرسال، فإنها أكثر عدداً، وأوثق رجالاً، مع عدم قرينة ترجح رواية الوصل، فعلي بن حفص صدوق، ومرتبته في أصحاب شعبة دون كبار الحفاظ، فإن لشعبة رواة مشاهير، كغندر وابن مهدي، وليس علي هذا مختصاً بشعبة، فلم يكن كاتباً له، ولا من أهل بيته، ولا له عنه نسخة، فعلم من ذلك أن روايته شاذة.

وقد رجح هذا الوجه الدارقطني رحمه الله في "العلل" وفي "التتبع"، فأعل طريق الوصل بالإرسال، حيث قال: "الصواب مرسل"، وقال: "فالقول قولهم" (الدارقطني، 1985م: 130).

وخلاصة الحكم أن حديث ((كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع)) ضعيف من جهة الرواية.

## 2) دراسة متن الحديث

إن المقصود من دراسة المتن هو معرفة قبول الحديث أو رده دراية، فإن أهل الحديث قد يقبلون الحديث رواية، لكنهم لا يقبلونه دراية، وكذا العكس. وحديث ((كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع)) ضعيف من حيث الرواية، ولكن ليس معنى هذا أن الحديث يترك سدى، ولا يلتفت إليه لا مبنى ولا معنى، فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى.

فهذا الحديث تشهد له أصول الشرع وتصدقه، فالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في بيان المعنى المضمون للحديث كافية شافية. فإن للحديث معنى عاماً، وهو النهي عن الإخبار بكل ما سمع وأن ذلك عرضة للكذب والإثم، والحث على التثبت فيما يقوله ويحكيه، دفعا عن الضرر لنفسه والإضرار لغيره.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (سورة الحجرات: 6).

وقال تعالى: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعَوْا بِهِ يُوقَلُ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِن أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا} (سورة النساء: 83).

وقال صلى الله عليه وسلم: ((من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)) (النيسبوري،

2000م: 7).

وقال صلى الله عليه وسلم: ((بئس مطية الرجل زعموا)) (أحمد بن حنبل، 1421هـ: 409/38).

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله عز وجل نهى عن ثلاث، قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)) (النيسبوري ، 2000م: 761).

ومعنى حديث ((كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع)) ومعنى الحديث أنه لو لم يكن للرجل إلا تحدته بكل ما يسمعه من غير بينة ولا تبين ولا تيقن ولا مبالاة أنه صدق أم كذب يكفيه من الإثم، لأنه إذا تحدث بكل ما يسمعه لم يخلص من الكذب، إذ جميع ما يسمع ليس بصدق بل بعضه كذب، ففيه الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان، وإذا نقل عنه هو أيضا ما حدث به من ذلك، فكان من جملة من يروي الكذب، وصار كذبا لروايته إياه، وإن لم يتعمده، ولا عرف أنه كذب، فيكذب في نفسه أو يكذب بسببه.

فلو بين الصحيح من السقيم والصادق من الكاذب، سلم من ذلك، وتقصى من عهدة ما يجب عليه من النصيحة الدينية، فعليه أن يبحث ولا يتحدث إلا بما علم صدقه، فإن علم كذبه حرم، وإن شك وقد أسنده لقائله وبين حاله برئ عن عهده، وإلا امتنع أيضا، ومحل ذلك ما لم يترتب عليه لحوق ضرر، وإلا حرم وإن كان صدقا، بل إن تعين الكذب طريقا لدفع ذلك وجب (عياض، 1419هـ: 114-115).

و- علاقة حديث ((كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع)) بأسباب فساد نقل الأخبار

اتضح علاقة حديث ((كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع)) بأسباب فساد نقل الأخبار في أربع نقاط:  
أولها: دلالة معنى الحديث على وجوب التثبت في نقل الأخبار. وعلاقة الحديث بأسباب فساد نقل الأخبار تظهر في وجوب التثبت في جميع عناصر نقل الأخبار، ومتى تخلف هذا التثبت عن إحدى العناصر الأربعة فإنه يؤدي إلى فساد نقل الأخبار. فيجب على كل من نقل الأخبار أن يتثبت في المخبر عنه، وفي المخبر، وفي المخبر به، وفي المخبر. وثانيتها: أن في الحديث ذكر عناصر نقل الأخبار الأربعة. فقوله: "كفى بالمرء إثما أن يحدث" دل على المخبر، وقوله: "بكل ما سمع" دل على المخبر به، وقوله: "سمع" دل على المخبر، ودل الحديث بلازمه على المخبر عنه.

وثالثتها: أن في الحديث ذكر سبب من أسباب فساد نقل الأخبار تولد من العنصر الثاني وهو عدم تثبت المخبر في الخبر.

ورابعها: وهو أظهر العلاقة بين الحديث وأسباب فساد نقل الأخبار هي أن هذه الأسباب الخارجة من عناصر نقل الأخبار الأربعة مضمونة في الحديث مدلولة إليها. وذلك أن من حدث عن كل أحد، فهو يروي عن الصادق والكاذب، لا محالة، فدل على فساد المخبر عنه. ودل الحديث على فساد المخبر لأن من روى عن الكاذب

فهو كاذب لإخباره بما لم يكن. ودل على فساد المخبر به لما أخبر بالكذب. ودل على فساد المخبر لما سمع السامع الخبر فظن أنه صدق.

ز- أسباب فساد نقل الأخبار

(1) السبب الخارج من العنصر الأول (المخبر عنه)

إن المصادر أهم العناصر، منها نشأت الأخبار وعنها نقلت الأقوال، والناقلون يتبعونها ويتكلمون بها، وإذا صلحت صلحت الأخبار، وإذا فسدت فسدت الأخبار، وفساد نقل الأخبار الذي تولد من هذا العنصر ينقسم إلى نوعين: أولهما كدارة المصدر، والآخر جهالة المصدر.

(أ) كدارة المصدر

إن المصدر الصفي هو ما كان خالصا من الكذب، وإذا تلوث المصدر بالكذب فخبه مردود من أصله، فكدارة المصدر مفسدة له وللخبر نفسه، وكلما زادت كدارته زاد استحقاؤه للرد. فكم من خبر ظن الناس أنه صدق، فلما اكتشف أمره وتبين مصدره أنكروا عليه، فليس كل مصدر يصدق به، وكيف يتصور الإنسان أنه يشرب الماء من كل موارده، ولا يدري أهذا المورد الذي استسقى منه صفي نقي أم أن كدّره جلي. وقد نهى الشارع عن الكذب وزجر عنه، كما حث على الصدق وحض عليه.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} (سورة التوبة: 119).

وقال تعالى: {إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} (سورة النحل:

105).

وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا)) (النيسبوري، 2000م: 1138).

والأمر الواقع اليوم أن الكفار ومن شايعهم من أعداء الإسلام يسيطرون اليوم على كثير من الوكالات والفنونات ومصانع الأخبار والإعلام، من عندهم يبدأ الخبر، فهم مصدره، وهم مصنعه، وهم



مروجوه، لما أدركوا أثره عمدوا إلى هذه المصانع والمعامل، وإلى وسائل النشر، وإلى هذه الأمور الحديثة التي تؤثر في النفس جدا.

وحديث الإفك نماذج من فساد نقل الأخبار، وكان سبب فسادها هو كدارة مصدرها، حيث أشاع عبد الله بن أبي رأس النفاق، فيستحكي الإفك، ويذيعه، حتى شاع الخبر في المدينة، وهذه الإشاعة كادت أن تفسد خير المجتمعات وأفضلها، حتى كاد أن يقتتل الصحابة رضوان الله عليهم (البخاري، 2000: 4141).

#### (ب) جهالة المصدر

والنوع الثاني من أسباب فساد نقل الأخبار الناشئ من المصدر هو جهالته. وهذا النوع أشد غموضا من الأول، فإن الكدارة يمكن الحذر منها واجتنابها في أول وهلة، بخلاف الجهالة. فالسامع لا يعرف من أين جاء الخبر، ولا يعرف حقيقته.

فهنا تتميز المتنبتون عن المتبطين، فإن أكثر الناس بطبيعتهم إلى قبول الأخبار دون التثبت أحب وأرغب من أن يتثبتوا، وذلك بأن الباطل خفيف على النفس والحق بالعكس.

قال ابن خلدون رحمه الله: "فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب قليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخلييل، والتقليد عريق في الأدميين وسليل" (ابن خلدون: 3).

ومن الوقائع التاريخية المتعلقة بفساد نقل الأخبار، التي لا يعرف مصدرها ما حدثت ببغداد، ففي فصل الصيف من سنة أربع وثلاثمئة خافت العامة ببغداد من حيوان كانوا يسمونه الزيزب. ذكروا أنهم يرونه في الليل على سطوحهم، وأنه يأكل الأطفال من الأسرة، ويعدو على الناس فربما قطع يد النائم وتدي النائمة فيأكلهما.

فجعل الناس يتحارسون طول الليل ولا ينامون ويتزاعقون ويضربون بالطشوت والصواني وغيرها لينفروه عنهم، حتى كانت بغداد ترتج من شرقها وغربها، واصطنع الناس لأولادهم مكبات من السعف يكبونها عليهم بالليل.

ودام ذلك حتى أمر السلطان بأن يؤخذ حيوان من كلاب الماء، وقال:

هو الزيزب وأنه صيد، فيصلب على الجسر الأعلى، وبقي مصلوبا إلى أن مات، فلم يغن ذلك إلى أن انبسط القمر، فسكن الناس ورجعوا إلى أنفسهم واستراحوا من ذلك، بعد أن تبين لهم أن لا

حقيقة لما توهموه. إلا أن اللصوص وجدوا فرصتهم بتشاغل الناس بذلك الأمر، وكثرت النقوب وأخذ الأموال (إسماعيل بن عمر، 1412هـ: 800-801).

## 2) السبب الخارج من العنصر الثاني (المخبر عنه)

المخبر له دور عظيم في نقل الأخبار، فهو حاملها وواضعها، إن شاء أشاعها وأذاعها، وإن شاء أمسكها وأخفاها. وصحة المخبرين تؤثر في صحة الأخبار، وفسادهم فساد للأخبار، فلا يوجد الخبر الصحيح إلا ومخبره أهل له ذو صلاحية لنقله، وما عداه فخبره باطل مردود. وفساد نقل الأخبار الذي تولد من هذا العنصر ينقسم إلى نوعين: أولهما عدم عدالة الناقل، والآخر سوء فهمه.

### (أ) عدم عدالة الناقل

سبق البيان عن الكذب في العنصر الأول، والكذب هو أعظم آفات تنافي صحة نقل الأخبار، وكما أن الكذب آفة فيه، فإنه آفة في العنصر الثاني (المخبر) أيضا، وإنما وقعت آفة الكذب في العنصرين لقدر مشترك بينهما وهو الإخبار والأداء.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (سورة الحجرات: 6).

قال السعدي رحمه الله تعالى:

ففيه دليل على أن خبر الصادق مقبول، وخبر الكاذب مردود، وخبر الفاسق متوقف فيه، فإن دلت الدلائل والقرائن على صدقه عمل به وصدق، وإن دلت على كذبه، كذب، ولم يعمل به" (السعدي، 1424هـ: 765).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وبالصدق في الأخبار، والعدل في الإنشاء من الأقوال والأعمال، تصلح جميع أحوال، وهما قرينان كما قال الله تعالى: {وَوَدَّعَدْلًا وَعَدْلًا} (ابن تيمية: 12).

وقال رحمه الله تعالى:

وذلك أن العدل هو الذي يخبر بالأمر على ما هو عليه، لا يزيد فكون كاذبا، ولا ينقص فيكون كاتما، والخبر مطابق للمخبر كما تطابق الصورة العلمية والذهنية للحقيقة الخارجية ويتطابق اللفظ للعلم ويتطابق الرسم للفظ. فإذا كان العلم يعدل المعلوم لا يزيد ولا ينقص والقول يعدل العلم لا

يزيد ولا ينقص والرسم يعدل القول، كان ذلك عدلا والقائم به قائم بالقسط وشاهد بالقسط وصاحبه ذو عدل. ومن زاد فهو كاذب ومن نقص فهو كاتم ثم قد يكون عمدا وقد يكون خطأ فتدبر هذا فإنه عظيم نافع جدا" (ابن تيمية، 1426هـ: 50/20).

وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه أن الشيطان يسترق السمع في السماء، فيسمع الكلمة فيلقمها إلى من تحته، ثم يلقمها الآخر إلى من تحته، حتى يلقمها على لسان الساحر أو الكاهن، فيكذب معها مائة كذبة، فيصدق فيقولون: ألم يخبرنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟ فوجدناه حقا، للكلمة التي سمعت من السماء. (البخاري، 2000م: 811).

وفي الحديث صورة من صور نقل الأخبار، فالمخبر عنه هم أهل السماء من الملائكة، والمخبر هم الشياطين المسترقون السمع، والمخبر به هو خبر السماء، والمخبر هم الكهنة والسحرة. وقد فسد هذا النقل لفساد المخبرين.

(ب) سوء فهم الناقل

الناقل قد يبلغ منتهى الغاية في التقوى والورع، فاجتنب الكذب، لكنه قليل الضبط، قليل التيقظ، ضعيف الحفظ، سيئ الفهم فلا يؤدي الأخبار على وجهها.

قال ابن الزناد رحمه الله: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون. ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله" (النيسبوري، 2000م: 11).

وقال مالك رحمه الله:

إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن". (القاضي عياض، 1403م: 136/1).

فمن الناس من يسمع الخبر ثم ينقله على غير وجهه، ليس من باب الكذب والخيانة، ولكنه لم يستطع أن يفهم الكلام على وجهه الصحيح، فالله سبحانه وتعالى لم يرزقه حسن الفهم والتيقظ، ولهذا تراهم يقول الناس ما لم يقولوا، ويحمل كلامهم ما لا يحتمل (أحمد بن عبد الرحمن، 1421م: 46).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم (ابن تيمية، 1406 هـ: 303/6).

وقال السبكي رحمه الله: "فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها" (السبكي: 18/2).

3) السبب الخارج من العنصر الثالث (المخبر به): عدم صلاحية الخبر للنشر

العنصر الثالث هو المخبر به، أي عين الخبر، وهو عنصر وجودي في نقل الأخبار، فوجوده لازم في العناصر الثلاثة (المخبر عنه، والمخبر، والمخبر)، فالمخبر عنه هو مصدر للخبر، والمخبر لا يسمى مخبرا حتى يأتي بالخبر، والمخبر هو الذي يصل إليه الخبر.

ومع كونه عنصرا وجوديا في نقل الأخبار فإنه لا يقوم بنفسه، فلا يتنقل الخبر من موضع إلى آخر إلا بوجود وسائل تنقل من مصدر أو مخبر أو مخبر.

والدليل على أن عين الخبر قد يفسد نقل الأخبار قوله تعالى:

{وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ ۖ وَوَلَّوْا رُءُوسَهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِئْتَى الْأَمْرَ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا} (سورة النساء: 83).

وفي الآية ذكر صورة من صور نقل الأخبار، فالمخبر به في هذا النقل هو أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة التي المتعلقة بالأمن وسرور المؤمنين، أو متعلقة بالخوف الذي فيه تضيق عليهم، ومع هذا قبح نقله حتى يتبين أمره، فدل على أن الخبر في ذاته قد يفسد به نقل الأخبار. وذكر الأمن والخوف في الآية إشارة إلى أن الأخبار على جميع أنواعها وأشكالها لا يجوز نقلها حتى يتبين أمرها من المصلحة والمفسدة، وإلا فليس في ذكرهما معنى.

ورد الخبر إلى أهل العلم والرأي والنصح والعقل والرزنة هو المطلوب، ولهذا قال: {وَلَوْلَا رُءُوسُهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِئْتَى الْأَمْرَ مِنْهُمْ}، فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطا للمؤمنين، وسرورا لهم، فعلوا ذلك، وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة، أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته، لم يذيعوه. (السعدي، 1424 هـ: 170).

فالأصل في الخبر قبل تنقله أنه يحتمل فيه المصلحة والمفسدة، فيتوقف في أمره من نشره أو عدمه حتى يترجح أحد الجانبين، فإن كانت المصلحة في نشره أعظم نشر وأذيع به، وإن كانت المفسدة أعظم لم ينشر ولم يودع به.

4) السبب الخارج من العنصر الثالث (المخبر به): عدم صلاحية السامع لسماع الخبر.

العنصر الأخير في نقل الأخبار هو المخبر الذي إليه تنتهي الأخبار فيتلقاها، بيده الحكم على الخبر، إن شاء صدق وعمل به، وإن شاء كذب ولم يعمل به، وربما يتوقف المخبر في خبر يسمعه، فلم يصدق به ولا يكذب به. قال علي رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟ (البخاري، 2000م: 27). وقال ابن مسعود رضي الله عنه: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة (النيسبوري، 2000م).

والدليل على أن نقل الأخبار لا يصلح لوجود فساد في هذا العنصر حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم:

يا معاذ بن جبل. قال: لبيك يا رسول الله وسعديك. قال: يا معاذ. قال لبيك يا رسول الله وسعديك (ثلاثا). قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، صدقا من قلبه إلا حرمه الله على النار. قال: يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا. وأخبر بها معاذ عند موته تأثما (البخاري، 2000م: 472).

قوله صلى الله عليه ((إذا يتكلموا)) علة دلت على منعه صلى الله عليه وسلم عن إخبار هذه البشارة، كما صرح بذلك في رواية أخرى للبخاري ((لا، إني أخاف أن يتكلموا)).

وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لمعاذ في التبشير في بداية الأمر، فلقيه عمر فقال: لا تعجل، ثم دخل، فقال: يا نبي الله أنت أفضل رأيا، إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها، قال: فرده. وهذا معدود من ووافقات عمر، ذكره ابن حجر في الفتح (ابن حجر: 227/1).

وقد كان أبو هريرة رضي الله عنه يؤمر أيضا بتبشير هذه البشارة العظيمة، فلقيه عمر، فدفعه، وقال: ارجع يا أبا هريرة، ودخل على أثره فقال: يا رسول الله لا تفعل، فإني أخشى أن يتكلم الناس، فخلهم يعملون. فقال: فخلهم. (النيسبوري، 2000م: 36-37).

في هذا الحديث بيان أن سبب فساد نقل الأخبار قد يحصل من المخبر، وذلك لأحوال تحيط به، وعلة تمنعهم من قبول الخبر، وقد وفق عمر رضي الله عنه في هذه القضية، وإنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إخباره نظرا إلى أحوال الناس وما سيحدث من لحوق الضرر الأعظم من ترك الأعمال الصالحة ومجرد الاعتماد على

التلفظ بالشهادة. ولما انتفى الضرر ورأى أن المصلحة في إخباره أرجح أخبر معاذ رضي الله عنه الناس بهذا الخبر عند موته خشية من أن يقع في إثم كتمان العلم (ابن حجر: 227/1-228).

#### د- الخلاصة

تلخصت نتيجة هذا البحث في

1. أن أسباب فساد نقل الأخبار التي أشار إليها حديث ((كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع)) تكون في جميع عناصره الأربعة المتضمنة في الحديث، وهي المخبر عنه، والمخبر، والمخبر به، والمخبر.
2. أن أسباب الفساد في المخبر عنه شيان: أحدهما كدارة المصدر والآخر جهالة المصدر.
3. أن أسباب الفساد في المخبر شيان: أحدهما عدم عدالة الناقل، والآخر سوء فهم الناقل.
4. أن أسباب الفساد في المخبر به شيء واحد وهو عدم صلاحية الخبر للنشر.
5. أن أسباب الفساد في المخبر شيء واحد وهو عدم صلاحية السامع لسماع الخبر.
6. أنه متى سلمت هذه العناصر كلها من نوع من أنواع الفساد صلح نقل الأخبار.

#### فهرس المصادر والمراجع

- ابن أبي بكر، محمد. *مختار الصحاح*. بيروت: مكتبة لبنان، 1986م.
- ابن أحمد، محمد. *تهذيب اللغة*. الدار المصرية: القاهرة بدون السنة.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. *مفتاح دار السعادة*. بيروت: دار الكتب العلمية، بدون السنة.
- ابن تغري، يوسف. *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ.
- ابن تيمية، أحمد الحراني. *الحسبة في الإسلام*. بيروت: دار الكتب العلمية، بدون السنة.
- ..... *مجموعة الفتاوى*. بدون اسم المدينة: دار الوفاء، 1426هـ.
- ..... *منهاج السنة النبوية*. بدون اسم المدينة: مؤسسة قرطبة، 1406هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي. *فتح الباري*. بيروت: دار المعرفة، بدون السنة.
- ..... *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*. الرياض: دار ابن الجوزي، 1432هـ.

- ابن خلدون. مقدمة ابن خلدون. بدون اسم المدينة: بدون اسم المطبعة، بدون السنة.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. بدون اسم المدينة: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ.
- ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة. القاهرة: دار الفكر، 1399هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية. جيزة: دار الهجرة، 1419هـ.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. الرياض: مكتبة المعارف، بدون السنة.
- ابن محمد، أحمد. تجارب الأمم وتعاقب الهمم. بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. القاهرة: دار المعارف، بدون السنة.
- أحمد بن حنبل. مسند الإمام أحمد بن حنبل. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى. جامع الترمذي. الرياض: دار السلام، 1430هـ.
- الجرجاني، علي بن محمد. معجم التعريفات. القاهرة: دار الفضيلة، بدون السنة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. بيروت: دار الكتاب العربي، 1413هـ.
- الرحماني، عبد الرحمن عبيد الله. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. الهند: إدارة البحوث العلمية، 1404هـ.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي. طبقات الشافعية الكبرى. بدون اسم المدينة: دار إحياء الكتب العربية، بدون السنة.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. الرياض: دار السلام، 1430هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تاريخ الخلفاء؛ قطر: دار المنهاج، 1434هـ.
- الشنقيطي، محمد الأمين. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1426هـ.
- \_\_\_\_\_ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. لبنان: دار الفكر، 1415هـ.
- الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. الرياض: دار الفضيلة، 1421هـ.
- ابن محمد، علي. الكامل في التاريخ. بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. بدون اسم المدينة: مكتبة الهلال، بدون السنة.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ.
- المنาวى، عبد الرؤوف. فيض القدير شرح الجامع الصغير. بيروت: دار المعرفة، 1391هـ.

النيسبوري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. الرياض: دار السلام، 2000م

الهمداني، محمد بن عبد الملك. تكملة تاريخ الطبري. بيروت: دار سويدان، بدون السنة.

اليحصبي، القاضي عياض. إكمال المعلم بفوائد مسلم. المدينة المنورة: دار الوفاء، 1419هـ.

..... ترتيب المدارك وترتيب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. بدون اسم المدينة: المملكة المغربية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1403هـ.